

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۷۴۳۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

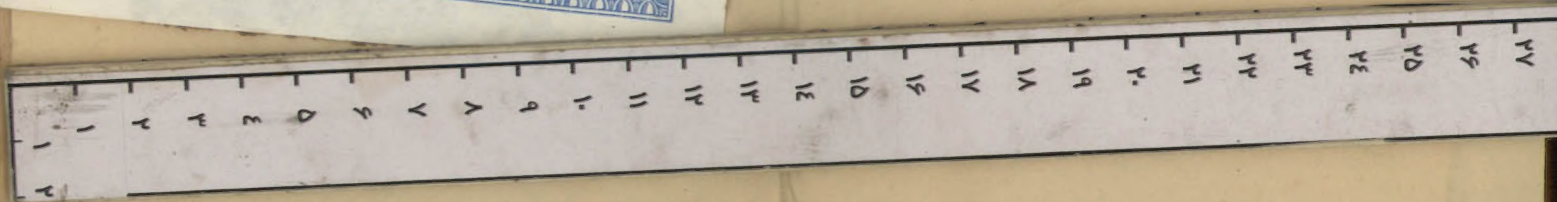
کتاب منظومه الفیه الکلام

مؤلف ملک بن صالح


مترجم


شماره قفسه ۱۷۴۳۳

۴۸۵۹۸



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	.....	
مؤلف	.....	
مترجم	.....	
شماره قفسه		

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	متنظم الفقه الکلام	
مؤلف	مکی بن صالح	
مترجم	.....	
شماره قفسه		۴۸۵۹۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۴۸۵۹۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب منظوم الفیه الکلام

مؤلف ملک بن صالح

مترجم

شماره قفسه ۱۷۴۳۳

۱۷۴۳  
۲۰۸ ۵۹۸  
مجلس  
مجلس  
مجلس

فلیکرت  
نرمی  
انگلیس  
بهمن

مجلس  
مجلس  
مجلس  
مجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

وجود	مقدس لذات عن الحدود
يستبرق فلكه	وقامع الابصار عن ان تدركه
ع العالم لا عن حليجه	وجاعل الشمس به سراجيه
بعد نظمي كمال الحمد له	استدان الله لا شريك له
شهادة واجبة الميزان	موجبة الامان والرضوان
مصلية على النبي المجتبي	والله المطهر من الخبثا
ما ابيضت الحضرة بالجوهر	وانضمت العباد بالحقور
وبعد فالآمل عفو به	معي رسله لذنوبه
يقول ان اشرف العلوم	علم بذات الاحد القنوم
وحيث كان ذاك موقفا	معرفة الجوهركها اولا
وجملة الاعراض والكثرة	ما يشمل المكونات كمالا
نضمت ما تحت معرفته	في شعب تلك حيث لا تحصى

وكل

اعلان ضياء الدرر بها الحق	وكل شعبه بها طرايق
والجنت في النبي قد تكملت	بالجنت في النبي قد تكملت
بدون ذنوب ليس يعني من	لان محض ذكر هذه الشعب
انهم ارجع في اليه	والحق المعاد بالامامة
في العصر اعرف الحق	مقتديا بالاجد الوحيد
واغلب الالفاظ والمعاني	في اكثر الاحكام والمباني
وبارة اقصد كنه اللفظ	فتارة انظم قصد الحفظ
عنه وقد اعرض عن الامور	وربما احدث ما يسهل
وجئت بالعكس لكي يتقوا	وربما اخبرت ما قد قدما
خوفا من الاطباء والفقهاء	مختصرا للتكبير والاعمال
بجمع بين التقص والابرار	فهذه القصة
صارفة الخصم من بالحق	جلية الاحكام والالفاظ
وتنجز الوعد ونجى الابد	باجز الالفاظ تد في الابد
وتأمر توافر المعبر له	طورا شئت في حكمنا المقدر
واهمية نقابها خطاياها	كافية في فنهاط لافها

واسئل الاخوان سبل الخلل	بقا السبعات من غير محمل
واستعين الله والارادي	في المتأخرات والمبادئ
<p>الشبهة الاولى في كون الوجود بالذات في الخارج لا يحتاج الى دليل</p>	
قد كثر المقال في الوجود	والبعض منه ليس بالسديد
فقال يا ماته كسبي	فقد وجدته ردي
بالتأيت العين والنبه	قد التقيض ليس بالمرضي
وبعضهم قد ادعى بده	وهو اما الفند والوجه
لجزم بالحكم بالشا في	وذاك بعد الجزم بالاطراف
فذاك دورتي وهذا الثا	دعاه جوه والدليل باطل
واخر قد منع التصور	فيه وذاك باطل بلا مثل
ولا يترك ذلك عن الحكم	ادلة بعض العلماء
اظهرها تردها لادمان	والجزم بالوجود في الاعيان
ثم زيادة الوجود ظاهر	لذي الجميع ما عدا الاشياء
فصحة الحمل من القضيته	يهد ركن القول بعينيه
والقول بالجزم بلا سبيل	اليه الحاجة للدليل

ونك

وانما ثبت في العقل	وتلك في الخارج ليس بخلي
قام بها في الذهن من حيث	وهو وان قد قام بالماهية
منقسم في قولنا الجاني	وهو الى الخارج والذهني
من كل ما يوجد بالضرورة	وليس في الادمان لا الصو
وليس يستد ولا يزيد	والكون في عين هو الوجو
وخصص التقيض بالشرب	وخصص الوجود بالخيريه
كنهم من صفة المثلثه	ومنهم للوصف بالصدية
ولا لدر عن العرف صارف	فهو لما نعقله مخالف
وكابر المانع للقضيته	ثم الوجود ساوق المشبه
بعد ثبوت القدر المحققه	وكيف لا عين ينفي لتفقه
والحصص للوجود لا بخفا	والا تصاف حقا قد يتو
وليس في التميز من صف	والعقل غير عاقل للزاي
يرادف التقي على القول لا	وهو مرادف الثبوت والعد
ومدعي الحال نقصنا حكمه	ولا ترد على الوجود القنه
وقامت الفصول بالالوان	بالحال والكل في الادمان

سبل الخلل



ومنهم الموصف بالتماثل  
وما إلى التطبيق من ههنا  
ونفي حال موجب لنفي ما  
كفتم الحال إلى المصل  
والاختلاف في سواها  
وسمها من الاموال  
والعدم المطلق بالتناقض  
وباعتبار ذلك يجمع  
وقد يكونان مقيدين  
او كان كل منهما نوعيا  
وليس للوجود جنس واحد  
فهو بسيط عندهم والكثر  
وهو على عوارض الماهية  
عن الوجود عندهم منفية  
من التوافق تابع تعددها

والاختلاف بطل الباطل  
ذي الحال والغزبية بيان  
فرع من ثبوتها لوعلمنا  
وغزبه وكونها لم يحصل  
والعلم والحق غير مانع  
وليس في ذلك لها من فائدة  
يقابل الوجود بالاطلاق  
كما اتفق حكيم عليه يمنع  
ككون موضوعيهما جنسين  
او كانهما شخصيا  
عليه دليل موافق  
في ذلك من موضوعه متفق  
يقال بالتشكيك والجزئية  
والشي لا يثبت فالشيئية  
معروضا عندهم فادها

ثم استناد عدم المعلول  
يوجب ان يقال بالتماثل  
والضد في الخارج ايضا للعدم  
بانه عند ارتفاع الشرط  
والعدم المطلق قد يتصف  
في وصفه اذ ذلك بالنعمة  
وعدم العلة لا يستند  
جواز ادعائهم في الذهن  
وعكسه برهانه لحي  
الى الغنى الصرف والمضطر  
وما تكون في وجودها اعم  
والكل من ذلك الوجود والعدم  
وفي كليهما المواد الفيت  
دلالة على وثوق الابطال  
هي الوجوب عكسه الامكان

لعدم العلة في المنقول  
وعند قومه ذلك غير جائز  
صح وجوده وقد علم  
يرتفع المشروط عند عبط  
بنفسه فالقوله لم يحصل  
وذلك قد قابل من جنسه  
لعدم المعلول حيث قيد  
وخصصوا برهانه بالاف  
وكل انفسا مة جلي  
وخصص لتقسيم المنفصل  
ينعكس الحكم عليها في العدم  
يجل والربط ايضا انتم  
وباعتبار بالجناسات سميت  
وضعها وللشكوك ما يطر  
كقبض هذا الحيوان فسا

منه الى ذلك



وتبريد الكاتب اوجاد  
 والبحث في تعريف السند  
 وعند اخذ هذه ذاتية  
 اقسامها على اربعة اقسام  
 وباعتبار الغير باليهان  
 بينهما اذ ذلك منع جميع  
 وبينها في الممكنات منع  
 واستلزام الوجوب في الغرض  
 والاختلاف ظاهر بينهما  
 بوصف بالاختلاف تقابلا  
 وجاء للامكان معنيان  
 والاختلاف النسبة للمأل  
 واوجب الصدق على المأل  
 والحق في استناد الامر  
 ثم الوجوب سائل للتناقض

للامتناع مثلا بقاد  
 كالحج في تعريف للوجود  
 قسمتها حيث عقلت به  
 لكنها انقلاها من منع  
 قد جاز اخذ ماعدا الامكان  
 وسوق القلب بغير منع  
 من الخلق اذ يجوز الجمع  
 والامتناع مذنفوا محذوره  
 بالسلب والصد وكل منهما  
 فيها احتمالا متلا  
 غير خفيين على الادهان  
 لا يقتضي نعدامه في الحال  
 نفى وجود الكل عند قومه  
 كون سلسل الوجود باطلا  
 وغيره والامتناع ياتي

كذلك

كذلك والمعروض للغير  
 وممكنات الغير منتفية  
 ويعرض لامكاننا انقسم  
 وكل ممكن العوض ممكن  
 وعلل الحاجة بالامكان  
 ثم الحدود عندهم كيفية  
 وطرفا ما اثبتوا مكانه  
 وليس تكفي فيه اولوية  
 فانها للصدق ليست حاجبه  
 توجبها وذا وجه  
 وذلك الاما وصفها  
 وما بالاستعداد حقا قابل  
 ثم الوجود حاقا قد يوجد  
 وما سواه عندهم قديم  
 والكل بالطبع وبالعليه

قد خصصوا بالممكن الذاتي  
 لما مضى في القسم الحفية  
 نظرا عن الوجود والعقد  
 وعكس دا عندهم لا يمكن  
 قوم وذاك ظاهر لبرهان  
 فلا يصح الوصف بالعليه  
 يمنع اقتضاها رجحانه  
 عن ذلك في غير وجهه  
 بل يجب الرد لذات وجهه  
 وبعد باق الوجوب الا  
 بذات ممكن الوجود قايما  
 للضعف والمشتبه وهو ابل  
 ان كان مسبوقا بغير وجود  
 وعكس ذلك السابق لمقسم  
 والرتبة الحسية العقلية

ان علمه الامكان  
القدر

والناتج  
نظر القاد



تفصيل القول الثاني

ثم الوجود والنجاة والعدم  
ما تعرض للماهية الموجودة  
وعندهم من ذلك الجنسية  
وعكسها ومثلها الثاني  
وجاز للعقل ان يستدل  
وجلة الاشياء بالتفصيل  
والعدمات كلها مرشمة  
لانه يقسم الوجودا  
فيه وغير ثابت وحكمه  
وذاك لا يستلزم الهوى  
ولو فرضناه بها فت  
وحكم ذا الذهن على العينية  
يجب في صحيح النظائر  
ان كان قد طابق نفس الامر  
والحمل يستدل على اتحاد وكذا

من الثاني وهي في القول  
في الذهن بالجنسية المهيمنة  
وبشبهها كذلك الكلية  
وقر على ما ذكر الماهية  
كل تقيضين وهذا يحضر  
يجوز ان ترسم في العقول  
في العقل بل قد يتصور  
لما يكون ثابتا موجودا  
بالامتناع عند تميزه  
مع صحة التزامها عقلية  
لكان ايضا حكمها كالثابت  
بمثالها كذا رنا مضيق  
وما عدا ذلك الحكم هو  
لنوع من الكذب عند الفكر  
تغاير الكل من وجهه

انما

كذلك بالزمان ثم بالشرط  
والمحصى في المذكور بالاشتر  
والاشتر المهيمنة باللفظ  
وتحفظ الاضافة للعامل  
ومنع التفاوت الجنسية  
وكل شيء كونه مقدما  
ثم حقيقة الحدوث والقد  
لانه يلزمه التسلسل  
والبحث في الحدوث في القديم  
والواجب الثاني لا يزيد  
ولا يجوز صدق ذاتها  
جزا الى امر سواء مطلقا  
والمطلق المقول بالتيك  
اذ ليس ذات طبيعة نوعيه  
من حيث هي ثابتة بالاعتبار

والقول بالذات لبعض متلف  
وقيل عقلي وميند استدل  
وقيل بالتيك معنوي  
بين المضافين على الانواع  
كذلك التاخير والمعيب  
لكونه معرض عن علما  
من احد الزمان فيه قدوم  
ومترك الحادث فانا اجمل  
كالبحث في الوجود في المعدوم  
عليه في مختارنا الوجود  
مركب ورو على ما جعلنا  
وعلمنا بالخاص لنحققنا  
يجب نشاويه عرضا وعد  
عندهم ومطلق الماهية  
والنقض القابل حقا سبلا

القول الثاني



وقد يكون احد الطرفين  
 وقد يكون ثالثا والثاني  
 ولا اعتبار بعد القابل  
 وبقيت الوجود لما فيه  
 لا ينفك عنها لا ينفك  
 في سببها بلا شئ لها  
 والحمل والوضع من الثاني  
 وليس في الاعيان موضع  
 وقسم الوجود الحقيقي  
 وقيل بالثالث وهو العرفي  
 والجسم بعد الانعقاد  
 ومنهم بالانقلاب قدس  
 وخبر ما امتاز به الوقت  
 فربما توقعه العوارض  
 واتما تحلل الزمان

موجه لاول الاثنين  
 لا يقتضي التمام كما لا وان  
 ذلك القابل لولا الاقتضاء  
 من غير ان يشد على القبلية  
 شئها ولا القدر ارتضى  
 وكيفية الوجود لا شرط لها  
 وتلك الاول مثل الثاني  
 اذ كل ما سلسك منفيه  
 والمجازي من ذوي التحقيق  
 وكونه من المجاز ارتضى  
 لان ما يبع منه زائد  
 ولم يجز اذا احدث من مضى  
 في القبل والبعد بلا ريب  
 وخص الحكم به يعارض  
 فهو لا يستحق الاحيان

وقسم الوجود حتما ههنا  
 يرد على الموجود الضرورة  
 والحكم بالامكان في الابدان  
 وذلك الامكان باق الى  
 وقد تكون ذاته ملحوظة  
 فاستفاء مبدء المحمول  
 وحكمنا بحاجة الممكن لا  
 ثم خفاء الحكم اعني اللانها  
 والنقض بالموتيرة انتفى  
 ويعرض لتاثير كل حين  
 وكل باق من مقتضى  
 يفيد بعد حد وبالبقا  
 من استناد الاولي في القدر  
 لوقيل بالامكان كالفلسفة  
 والحادث الوجود لم يقتر

لما يكون واجبا وممكنا  
 من حيث لا يقتضي غيره  
 يصح في حال الوجود والعدم  
 فبعضه في المرتبة الحاله  
 فيدرك العقل ذاته وقدره  
 لن ينفي الحمل بلا دليل  
 نفى ولا يثبت في العاقل  
 من القصورات ليس قاصدا  
 من كونها عقليته بلا خفاء  
 قابله خلا من الصدور  
 الى موثر وذا الموشر  
 كيلا ينافي ذلك ما تحققت  
 لموجب موثر ولا عده  
 وصح في المختار ان يخالفه  
 لمدة ولا هيولى عنصر

وخصص الواجب على الله	فلا يجوز وصف هذا بالقدر
لان ما لم يثبت لهم قدره	بل ان يتايب مفصل عدمه
<b>الواجب على الله</b>	
واعلم ان لفظة الماهية	تطلق غالبا على الكليات
وباعتبار كونها موجودة	توضع للتحقيق المعموده
والذات والكل من التوابع	لانها تعرض في الادهان
وغابر العوارض الحقيقية	لازما القارض ومعارفا
ليصدقها على الذي يتايق	ما عرفت لها بالاختلاف
وهي بكل عارض مقابلة	لنفسها وسائر الاضداد له
وجوز وان توخذ الماهية	محددة فمما لعارض بالكليات
عنها كذا يجوز ان توخذ لا	بشخص بل لا ذكر لا
وخصص القوم وجوابا	بالذهن والخلف في اللا
واخرج من قد قال بالوجود	بانه جزء من الموجود
وما تلاذبتا في ذهنا	كمثل ما يكون خارجيا
واعلم ان مطلقة الماهية	تعرضا لذهنهم الكليات

فالكل

فالكل القارض منطقي	وهو ومعروض اعين
والكل من قدرين ذهنيين	ببني يمدان في التوابع
وبالطبيعي يوسع المطلقة	وهي على ذهنا منطق
فهذه ثلاثة منقولة	تخص في الماهية الحقيقية
وقسموا الماهية الكلية	الى بسيطة وتركيبية
وذلك القسمان موجودان	وصفاها هنا اعتبارا
لا يوجدان متنافيان	وباعتبار يتضابقان
فيمكانان في الخصوص	والضدين وجه مخصوص
والكل مجعول يحمل جاعل	والخلف واقع لذى الاول
فبعضهم مفعل واحد	في معطالوق وهو قاتر
والكل للماهية	كاللون والنقطة والمظهر
وقد يكون دائما مستغنيا	كالجسم والواجب على ذهنا
وقد يكون الجزا خارجيا	كما يكون عندهم ذهنا
وقد يكون ذاتيا صادقا	والفرق ظاهر في نفسنا
وعلة الغناء عن الجديد	تقدم الجز عن الوجود



فباعتبار الدهن بيني  
فقطعت الثلاث للأجزاء  
فراثنان وهما مناعهم  
وحاجزة الجزء من المركب  
ثم شمول تلك غير ناهية  
وقد تكون هذه متارة  
ويقال لتداخل الخالف  
فالتداخلات بالجزئية  
فمنهذا تعرضها للجنسية  
فذلك معلول وهذا علل  
وكل ممنوع من الجنسية  
وحيل في الماهية المنفردة  
وقد يكون منها عقلي  
كالجنس والناموس والفصل  
والجنس ان عمره يمتد الى

وخارج الدهن هو العنق  
واحدة وهو على سوا  
لصدق كل منها فيما لزم  
لجزءه الاخر اجلي سبب  
في كل جز باعتبار واحد  
دهنا وقد اشكلهم حيوانه  
لوعرض العموم والمضايقة  
توصف طورا او مجعوليه  
كذلك قد تعرضها للفصلية  
وجعل هذا لانا في جعله  
عندهم يقبل الفصلية  
جنسان في المرتبة المنفردة  
ثم طبيعي ومنطقي  
تعداده يمنع في المنقول  
كما لاختص يمتد سافلا

والمترسلا

والمترسلا مثل الناي  
وما الى الجنس من المراتب  
والجنس قد يكون منه مندرجا  
ومنع الاقدام جنس الفصل  
وان لما لاضيفها نسبيا  
وضيح الحكم اذا ما اطلقا  
والشخص لا يخلو من الشخص  
وذلك قد يغير الماهية  
ومنها منها كما في الغالب  
والشخصات ليست حاصلة  
وغير القيد الشخص  
وجاز في كل من الشئين  
وكل ذي شخص مميز  
وكل شخص لازما يتصف  
وللوجود هذه مساوقة

ونحوه من هذه الاجسام  
تختلفت بفصله المتعارف  
لكنها مثالا وما وجد  
لعدم انقسامه في العقل  
فالفضل ساواه اذا ما فتر  
وجنسها غير منه مطلقا  
وهو اعتباري بكل المحص  
لوصفت هناك بالماهية  
وقد يكون نفسها كالوحد  
من قسم كلي الى ما مثله  
اذ دأب في نفسه مختص  
مميز بشا في الاثنين  
في نفسه والعكس لا يجوز  
بوحده والعكس قد يختلف  
وباعتبار لا تكون جادة

سأورد في هذا الموضع

عليه مثل المصنف بالكثرة  
وهي من الكثرة عند العقل  
اعرف في الخيال كالمعرض  
كلاهما عند اعتبارها  
بينهما عندهم تضاب  
وقد يوجدون مع بعضها  
حتمًا لأن ما يكون مفردًا  
فهي الوحدة أن لم تعرض  
فرضية ولا تنتهي  
أو عرضت لها فمحولات  
عارضه لوحدة الموضوع  
وهذه معروضة المحول  
وقد يكون ذلك ذاتي  
فوضع الوحدة أن لم يقسم  
فوحدة أية مطلقيه

لفظية التعريف من خبر الخبر  
اعرف والكثرة حسب العقل  
لكل واحد من المفروض  
بل قبل هذان من الثواب  
وذلك ذاتي وقومها  
فالزمن هناك المجهتين فيها  
من جهة لا يتكثرا بها  
ولم نقه كثره في عرض  
للجنس والنوع لدى المقوم  
تكون ثرا وفوضوغات  
ومتوفاها بصفات النوع  
مثالها يحضر ذي العقول  
يعرض كل منهما لآخر  
ولم يكن بغير هذا يتسم  
قولا والانعطاف التخصيص

ان كان ذا وضع والافهوت  
وقايل القسمة منه جسم  
وبعض ما يوحده قد انصف  
والصواب ايضا على اغاها  
تغاير لو غير المضاف  
وليس للتبيين ان يتجدا  
على الاصح حيث لن يتقنا  
وان اضيفت مثلها اليها  
ثلاثة وهكذا فحصل  
بواحد يزاد بعد واحد  
وكما كان من الانواع  
فيحكم العقل على الحقائق  
ومطلق الوحدة ايضا تعرض  
فيه لدى العقل تنافس  
وباقتطاع الاعتبار ينقطع

فارق والكل اذا انقسم  
كذلك المقدار من فاقتم  
اولى بها من غيره الذي السلف  
وهذه الوحدة فاسماها  
نوعا وجنسا وكذا الاطر  
وهذه الوحدة ليست عددا  
بل مبدل لما بها تقوما  
حصلت اثبتية تليها  
عدة انواع لها تسلسل  
تكلها قابلية التزايد  
فهو اعتباري بلا نزاع  
به يضم سابق لللاحق  
لنفسها وكل شيء يفرض  
وللذات قابلية كالجسم  
فلا تسلسل هنا يتنوع

بعض كثر من غيره



وابدا الوحدة قد ترى لها  
 واوجب الاقوام تخصبها  
 فواجب اعتبارها ايضا فها ان  
 بئالت فيحصل التقابل  
 ومعها اكثره حقا مريض  
 وذا هو التقابل المنوع  
 تقابل السلب مع الايجاب  
 للقول والعقد وثاني الان  
 والفرق بين دين كون ما  
 ثانيا تقابل الضدين  
 وذا الذي ياكلل الثاني  
 رابعها تقابل المتضاد  
 بعرض وقول والمنع على  
 واعلم بان ما تلاه الآخر  
 وهي الاول بالتناقض

التقابل  
 المتضاد

ما لم يتم شروط الثمانية  
 والشخ في ثلثة قدردها  
 وزيد ناسع على المذكور  
 وهو اختلاف بين الكمية  
 ممكن فيهما جميعا الكذب  
 وعاشروا كان في الموجهه  
 وفي القضا بالوقيد لعدم  
 وهي التي لذى لوجودها  
 فالكل من دين اذا ما كذا  
 وجاز في احدا الضدين  
 وجازان يلزم الموضوعها  
 من عدم اللزوم في هذا  
 عند خلوه من الصفات  
 وكلها وصفته بالوحدة  
 وهي عن الاجناس حقا متيق

وهي على اللبيب غرافيه  
 وقيل للنسبة ايضا وحدها  
 لو كان في الحقيقة المحصوره  
 او عند وصفه لكل الكليه  
 والصدق في الجزئين قد  
 وهو تحت القضا بالحق  
 بالملكات عدله اذ الحكم  
 صدقا واما كذا بانها كانت  
 فصدق ما قابل قد وجبا  
 لزومه الموضوع باليقين  
 من غير تعيين ولا موعا  
 لذات موضوع على اليقين  
 او وصفه بالمستطوات  
 من كل وجه لا تنقضه  
 واتحاد الجنس في النوع

وليس الجنس وجود منفرد	عن فصله بل جعل ذين متحد
<b>الطريقة الثانية في المعاملة والمعلول</b>	
وكما يصدر عنه صادر	وحقيقا او ساركة مغاير
فهو لما يصدر عنه عمله	وذلك الصادر معلول له
وهذه صورة ما ديه	غائية كذاك فاعليه
فالفاعل المبدا للتاثير	وعنده ثبت ما بالغير
وتلك المعلول غير باقى	بعدا لذي اقتضاه باتفاق
وجوزوا ذلك في المعنى	والقول بالوجوب جلي عندي
ووجه العلة لم تستلزم	وحدة معلول على تحتم
وذا بعكس وحدة المعلول	على قياس الحكم في المعلوم
والفاعل الواحد من كل	معلوله وحدته متبهمه
وباعتبار كثرة الاضافه	كثرت تستمع اختلافه
والشبهان ليس في الاعمال	لذاك عدا تميز لتواف
بينهما تقابل تضاد	واجمعها في واحد مخالف
بشرط ان يطلبه امران	وفيها لا يتعاكسان

ولو

ولولا ما دان في سلسلة	لامكت تلك منب علة
وامنع للتطبيق بين سلمه	ناقضه ومثلا باستكماله
كذاك لو طبقت من بين الاما	وبين معلولاها بالخلل
ين يد كل منها من طرف	وتبهي لكل بالاختلاف
والفعل والقبول ليجتمعا	في واحد ولا حدم فيها
وبين معلول هنا وعمله	تخالف لو كان محتاجا له
عندهم في الذات والشرعية	دون احتياج ذاك للشيء
وصدق تلك النسبتين ل	بل لم يحجز على الذي لها ص
والشخص من جملة ذوي العنا	لم يك قط علة لآخر
لانه يمنع التقدم	لاحدا الشخصين مع بعلم
من ان كلا منهما قد يغني	عن غيره وعنه قد يستغنى
ولبقاء احدا الشخصين	وعدم الثاني بغيريين
مع التكافؤ فيهما والفعل	من مثلنا عزاريع لا يخلو
اولها المصور الجبرتي	والثاني شوق دفع او عذب
وبعد ارادة والحركة	من بعد هاتاني من الحركة

من انطال التفرع  
من انطال التفرع



والاختيارات منها تبع  
واخذنا الحركة الوسطية  
وما كفى في صدق التأني  
عن شرطنا الوضع تأمل  
فباعثنا ذيل لتأني يد  
لان مجموع القوى مختلف  
وحينما تحدا لا وابل  
وباختلاف الفاعل الذي  
حيث تساوى في البتة لا  
وعند تحريك الجميع بعض  
وعند تحريك كل منهما  
اذناك معروضان للتأني  
فمحل التأني قد يتصور  
عندهم باس من معلومين  
فوالقبول ههنا ذائق

ارادة اتي مكان وقعت  
هد بنا تخيل الجزئية  
هنا على مقارن للفيز  
كذلك العدة بل والشدة  
على المؤثر الذي قد حققوا  
عند اختلاف قابل قد عرفا  
يختلف الذي لها يقابل  
حتما تحرك الطبيعي يختلف  
من الذي حركه والاكثر  
تناهي الكلا اذ اما يفرض  
من مبدأ بيد ولنا انهما  
بغير شك وبلا استثناء  
بما به حل وذا موسوم  
واخذنا هذين من وجهين  
ثبوتهم في جلي

كنه

والبعد والمطلق لا يختلف  
وجز فاعل وبعض موجب  
لديهم وليس فيه زيادة  
توهم بالعلة بالماهية  
لذلك المعلول بل مجموع  
لاحل اغراض بالايجاب  
قد حركت للتأني ايضا  
كفاصل في السبي قلبية  
مولى له قد تعود في طلب  
فالحركات مخدك باطله  
خير واما عاده تسبي  
او عبث في المذهب المنصور  
ليس له في حكمه مساعف  
باسم غايات دون العلم  
ففي الاصح غير منفيات

لكنه بالغرب قد يتصف  
وما يحل صورة المركب  
لما به حل وذاك واحد  
واعلم بان العلة الغائية  
وفي الوجود هذه معلوله  
لكل من يفعل باختيار  
وغايتها لقوة عني مالتا  
وقد تكون غايتها الشوقية  
وقد تكون غيرهما كمن طلب  
وهنا ان لم تكن ذي حاصل  
وعند ما تحصل فهي ما  
او قصدنا الموصوف بالضرورة  
براد فالجفاف والمخالفة  
والطبيقيات عند الحكماء  
ومثالها للاتفاقيات

والمستحق عند العقل	مفارق في ذاته والفعل
حسب واما قلة لربنا في	ونفسنا لو فارق في السابق
منقسم عند ذوي الكلام	وهو ان ثلاثة الاقسام
فهو الحيوان او ممكن اخر	لانه اما محل جوهر
والجسم ما من الجميع ركبا	فصوره وقد متنى سببا
تعاكس الموضوع والمحل	وساع في الاكثر بل في الكل
وعكسه وحكما يذاك لم	لدى العوم والخصم المدة
للجري في الحال وما قدرنا	ينقص بالذكر في الذي مضى
وصدق على المحل كاي	وبين موضوع وذاتين
وليس النع هنا محل	كصدقه على الذي محل
كل لما حتمها هل بعض	والجوه المطلق ثم العرض
والقول بالثاني غير وافي	او ذان جستان على خلا
والخلف في الاطراف وجه	لحاجة النسبة للبرهان
بل بينا ومطلق المعاني	وليس بين جملة الجواهر
سوى ابي هاشم ومن علم	عند الجميع مطلقا مضادة

وبالسيط مطلق العلية	توصف والتزكيب والمجرد
وصدقها كوصفها بالذات	وكونها عارضة قد باث
والوصف بالقوة والفعل	فيج لها فان من سعى مجيد
والوصف بالخصوص والعرف	والقرب والبعد لنا معلوم
ووصفها بالاشترار الظاهر	والاختصاص باطع وزاهر
وما يكون فاعلا في المعد	يفعل في الوجود بالحق
والاثر المعلوم اما افتقر	في احد القطرين والحكم استقر
وجملة الاسباب للماهية	تقاربا لفاعل والغاية
وليس تحلوا لعدا من	وحكما في الحركات قد وجب
ثم المعد منه ما يؤدي	لمثل وخلاف او لضد
ووصفك الاعداد البعيد	وبالقريب عده في السديد
ثم من لعلته بالعارض قد	يكون من جملة ما كان معد

**الشم الثانية في الظاهر والاعراض فيهما تطلق في الحقيقة لا في الوجود**

الممكن الموجود اما عرضا	محل في الموضوع او لافاقضا
عليه الجوه كان حتما	وذاك عند الحكماء ما



وان على البعض من الجواهر  
ووحدة المحل المستلزم  
بان ذا الحكم مع الخالف  
سوى ابي هاشم وهو يعلل  
على الاصح قمتا الذي به  
يغير خلف فيه والموضوع  
وما يحل عندهم قد يمتنع  
وكل ذي وضع اذا لم يمتنع  
لحجب ما يكون بين اثنين  
قد وضعنا في طرفي ذري  
اوسنة ومطلق المائدة  
ويلزمه الذين قد قالوا به  
اعني به سكون ذي القرب  
مع التزام النقي للدائرية  
وقامت النقطة بالذي يمتنع

اطلق فهو باعتبار احسن  
وحدة ما حل به وليعلم  
والعكس بالعكس ولا يخالف  
وليس قمتا المحل تعطي  
حل وعكس ذلك قد قيل به  
عارضه بدون ممنوع  
لغيره في ان يحل فاحتسب  
مع كونه قد استقل من عدم  
وصحة التفرق في الذين  
او حسنة ونحوها كالشعر  
والوضع ههنا على التبادل  
ما كل جس شاهد بكذبه  
ومثله الا لزام بالتفكك  
والنقي لا يصلح للظاهرة  
لكون هذا متناهيًا ولم

يلزم من تفكك شيئا حلا  
والنقص بالان يرد مطلقا  
والحركات مطلقا لوجوب  
ويلزمه القابل ان الاجزا  
عن نقضه بالجواهر المولف  
ونحن محتاجون في التقييم  
لغيره كذا كذا ملتزم  
لحقو جسم في السير سريع  
ونقي قطع لما تناهى  
في الزمن الموضوع بالتناهي  
ومثل ذلك القول بالتداخل  
بكل وجه يحدث اثنينيه  
مياوي المجموع في الطبيعة  
لعارض لا يقتضيه مطلقا  
لدراك كون الجسم شيئا واحدا

نقي له متبعا او مالا  
اذ ذلك في الخارج لا يمتنع  
من الذي لا يخفى على مستند  
لا يمتنع هي كواجزا  
ما تناهى فهو غير متبني  
لنسيه المقابل للتعليقي  
غير ما قال به وهو عدم  
جسما بطيا وهو شئ يمتنع  
من المسافات للبحثها  
والقول بالطرفة قول وهي  
وسنة الجسم لدى الاوائل  
وكما يوصف بالقرية  
ونفسنا بل متعنا تقطيعه  
فثبت الآن بما تحققنا  
لا ينتهي التقييم في هذا

وفي الاصح ذاك لا ينضج في  
 مكان ما الا يتماهي يحصل  
 وليس يحل الجسم مكان  
 يكون عن ذلك بالمعاني  
 ولو تعدد الطبيعي تسقى  
 مكانه مكان ما فيه غلب  
 ومثل ذلك الشكل والطبيعي  
 والبعيد الجسم مكانا محدد  
 فنه ما يوصف بالمعاني  
 وما يقع الاول ما يوازي  
 ببعده ما حل به محدد  
 وبالسطوح قولنا يستوي  
 كون المكان بالعموم يتصف  
 فالقول بالخلا غير لائق  
 عديمه في فرضه محال

في النكتة

في النكتة

ونال

ونال فيه عشر الماهي  
 وطرف امتداد كل جسم  
 وتلك لا تقسم والمقصود  
 وما سوى بالطبع قد يختلف

الطريقة الثانية في الاجسام

والجسم ذو قسمين عنصرين  
 بتسعة الافلاك هذا يخص  
 وفلك النوايت الظاهر  
 وبعضه الجزئي بعض ما ذكر  
 وبين اهل الفصل شاع جميعا  
 وما مضت في ذكرنا قد تمت  
 وملت ثوابنا في نيف  
 من بعد ما قدر صدق  
 خالية ايضا عن الكيفية  
 كذلك من كل ملازم لها

في النكتة



قولان والمزاج في الاعداد  
للاعتدال تنتهي فواعه  
محقق اما التناهي عدمه  
كعدم التاسع اعني المعتدل  
مختلف بالقرب والابتعاد  
لشعه وغيرها امتناعه  
في الشخص كمال العلم بالتنبيه  
لان ما لم يلزم لم يفعل

### الطريقة الثالثة في بنية الحكم الجسم

وكل جسم بالتناهي يوصف  
لو فرض تضاعفه بضد  
مع كونه للنقص عند يدي  
وبين اضلاع الزوايا قد  
والثان حتما بالتناهي يوصف  
في الحد والتنظيم فيه ينتهي  
وكلاهما عندهم باقية  
وجازان تخلو عن الكيفية  
كذا عن الالوان والاضواء  
والمختلف في الرقعة بين القوى  
لان حتما به متصف  
في حال ما يقاس ذاتية  
وخالفوا في ذلك اهل الهند  
وبين ما قد شئت حفظ  
وهذه الاجسام المختلفة  
فوحدة الاجسام من هنا  
اذا ضرورتا به قاضية  
مذوقه طعنا ومثوبته  
فانها في ذلك الهواء  
بالذات ام بعرض معلوم

وجملة العناصر البسيطة  
التار ثم بعد ما الهواء  
والكل من هذا بالمتوافق  
وغيره بوسط متفرد  
فالنار في الاحراق جليا  
واحدة في الطبقات اجده  
تقوى على حالة المركب  
وفي رطوبة الهواء حارة  
والماء شفاف ورطب بارد  
يحيط بالارض الاربعها  
ثلاثة شفاف باردة  
وذي استقصات لما ذكر  
تحدث باجتماع ذي لنا  
ففي الهيون تفعل الكيفية  
هي مزاج الشئ والبسيط  
كثيرا بربع مضبوطه  
والارض يملوها هذا الماء  
يجوز ان يقبل الملاصق  
او غيره عنيت ذي تعدد  
ولشعاع العين غير حار  
لغير في تحريكها وتاثيره  
فيما عدا السندل المجرب  
شفافة اربعة المسدرة  
لكنه في الطبقات واحد  
والارض ذي بصر على اجسامها  
في وسط العالم ذي راكدة  
وكون ذات ثلاثة قد وجبا  
وفصل كل واحد باخير  
في الكل والمفترق في الوسيط  
نزول عند صورة ام لم تنزل

والسبب للشرائط بالحق في  
كفيه عن الذي لا يصلحها  
ودخله لكون ما يوشق  
والقول ان موجبا لإرادته  
وتلك في تبيينها بالكمال  
بفعل أو بقوة يوجب ان  
ما كان غير ممكن قد استغنى  
على دوام ما انقطاعه وجب  
والنوع من قصد الذي يحال  
وقولهم بان لا عليه  
لان ما امكن لا يمتنع  
تعليلك القوي بالضعيف  
والدخيل لا امتناع قد  
كذا على امتناعه لا تنقض  
والنفس وهي بالكمال الاول  
تأثيره أو الوجود بتبني  
لكونه مؤثرا ما بجا  
في كل ما يفعله محيتر  
مكرر دورته في العادة  
ظاهرة وان قصد الحاصل  
ينقطع التحريك والوجود  
ودخله لكونه قوقفا  
ثم على المحصر لا مقام الطلب  
تزعنا فيه له محال  
للمضامين بالكلية  
وحيلة الاقوام ايضا من  
فانه بعيد في الضعيف  
بالذات والمنع لهذا قد لا  
ادلة وقولهم متعق  
لا الثان الجسم الطبيعي يتخلل

لعدم انفكاكها عند الفكر  
لكونها اما محركات  
في المتناهيات تعددها  
والمنع للتطبيق وهو يتبع  
مقدما مؤخر عن دونه  
فالانها مستعمل افراده  
من كل شيء كان فهو حادث  
حدوثها ليس بها اعتراض  
من قبل الوقت فلا توقفها  
وجود شيء في زمان يصلح  
والسبق لا يستدعي الزمانا  
وهي باسرها واحد في الظاهر  
من حادثات متناهيات  
او ساكنات ثم افرادها  
لان ما لا يتناهي يتبع  
يوصف كل حادث بكونه  
والنقص في ذا قدر لزياده  
وكل ما محله الحوادث  
وجبت قد قامت بها الهم  
واختص ذا بوقتها المتغير  
والفاعل المختار قد يخرج  
ثم الحيواني فيها قد بانا

### الترقية الرابعة في الجواهر الجردة

وجملة الجواهر الجردة  
له على ذا المدعي أدلة  
من هذه ما قيل ان المنطوق  
فمن ان عقل والذي قد لا  
لكنها باسرها محتملة  
معلولة لا بد ان يتخذ



اعني بدالاتي ذا الحية  
وهذه حتماً عتيراً الذي  
لنفسنا الدور والبطالان  
ولمنا في اقتضا  
وللذي تقع فيه الشك  
وهي على القول الصحيح  
لان ما يعرضها مجرد  
وكونها تعزى على ما يجوز  
وكونها الجسم غير تابعه  
ولحصول ما لها قد عرضا  
لها محلاً وهو غير متصل  
دل على حدوثها والعقد  
بها وما لتزمر مركب  
في النفس وهي جزء متخل  
وهو على مقالنا لا يتغير

او فقيه الميثت او مجتمع  
وهي ضرورة تساوي البدن  
ولا يصير مبدلاً لصورة  
فانه يبطل ما وصلنا  
ويقل الكلي بالذوات  
للامتياز بين ما تخالفنا  
والكل قد اثبت للنفس قوى  
فالشخص قد حاز امتيازاً للعا  
والنوع حاز قوة موحدة  
وغيرها اختص بالكلية  
واربع القوى جميعاً خادمة  
كذلك ذات الجذب ثم لما كره  
وهذه في بعض اعضاء البدن  
بغيرها النمو والمصورة  
بان ذي الاتقان كيف يصدر

القوى الحسية

من  
القول

على  
الحق

كذلك قد أدركت الجزئية  
لبدن الانسان والخلق في  
والذوق وهي قوة بشرية  
اعني اللغائية في جلوسها  
والتم وهي قط لاها على  
من صاحب الرابحة الخسوف  
والسمع وهي بعد ان تنقبض  
الى الصماخ لم يكن لها اثر  
بالقوى واللون لغايتها  
وهو يغيب عن براءنا وخلق  
وعند ما يجتمع للذي له  
وذلك بالخروج للسمع  
وان الى المدرك ذلك  
فيها اذا كان الذي قد في  
ثم اذا تعدد السهمان

وعدة من هدى القوى بنطاليا  
لروية القطيرة المستنيرة  
دايرة وصاحب البرسيم ما  
كذلك الخيال اذا ما قبل  
وتدرك المعاني الجزئية  
وما تركب المعاني والصور

الطريقة الخامسة في الاختصاص

والقول في الاعراض والحصر  
فالاول الكروا ذاتا  
فستقر لذات جسم فرخط  
وعند الزمان اذا لا يجتمع  
ومتم الاخر اعني ما انفصل  
ان يقبل القسمة والتساوي  
ومثل ذلك ان يوجد  
الى الذي بالذات ثم بالعرض

من  
القول



للاول السابق في تقصينا  
 وعدم الشرط بغير الضد  
 والضعف دون الوصف القليل  
 وجملة الانواع المتفصل  
 وان ينوع ما من اعتبارنا  
 والجوهرية التي تختلف  
 كون الجميع عارضا في الكو  
 نة المتقوى الذي قد يحصل  
 مع ثبوت الذات في الاحياء  
 يشعر الغرض للزمان  
 والجسم ذي القيود العظيمة  
 وليست الاطراف عدما  
 والجنس مع فرض التمايز  
 بالعدمية التي تتخصر  
 فقد تبعنا في اربعة

في الاصل  
 القسم الاول في اقسام

فحصل ما بنا في اعلتنا  
 ولا يتبع الوصف بالاشد  
 وضده والنقص والعديل  
 تؤخذ تعليقه وهو جلي  
 جدا اختلافا على افكارنا  
 عما يقال في الجواب عن  
 والفقر الذي نت مستقو  
 ببعض ذي الاعراض والتبدل  
 وحاجة السطح الذي به ان  
 والخط والسطح بلا توافي  
 والعدد المذكور في التقسيم  
 بنوع ايضا فما بها زكن  
 والثاني منها الكيف وهو  
 لوجعت وانحصرت حصصه  
 اولها المحسوسة الموزعة

لاها

لانها اما انفعاليات  
 تغاير الاشكال من حيثها  
 لوضع هذين المحسولين  
 وغايرت ايضا جميع الامزجة  
 فبعضها او ابل للموسسه  
 حرارة كذلك البرودة  
 وعرفت سابقا التي مضت  
 ثانيا بعكسها في الحد  
 ثالثا مفروق المختلف  
 على معان عندهم قد اطلقت  
 وضدها اعني بها البرود  
 ودان ضدان وجوديان  
 على الاصح ثمان الفلا  
 في الجسم والتحريك حتى يثبت  
 بمرکز العالم في اطلقا

او انفعالات سرية  
 هنا قد قول بعض القاد  
 بالمقايير بن موصوفين  
 كيف وهذه تحتها ممتدة  
 وهي بطورية كذا يوسه  
 وما بقي لهذه سرودة  
 بكونها ما للسهولة اقتضت  
 وغاير اللين معا كالتد  
 وجميع المتقوى المولف  
 عدا التي في ذكرنا قد سبق  
 بالعكس من عالمها المهيو  
 واثران متباعدان  
 كيفية ما تقتضي التباين  
 مركز المحوي شيء متفق  
 والعكس في الحقيقة قد تقا

وباعتبارين بعض القول  
 انما مدت لاثنة قسري  
 وكوف هذا على قريه  
 لاجله تصدري غايته  
 ولو قسري ساوي على العا  
 كذلك الاضه والالوان  
 وكل واحد لحرمان  
 في الذي للالوان اطراف  
 والمنع خلدراك ما قلنا  
 والشيخ قد نفى وجوب اللحن  
 سوى ذوق العزل وكل  
 للضعف والشدق قابلا  
 على الاصح فيها والاول  
 ضد الذي للصدق بخلا  
 وهو معد الذي ما مثله

في التوضيح والبيان

كونه

وكونه بالذات او بالعرض  
 والبعض منها ايضا المستعمل  
 من المخرج الذي قد عللا  
 بشرطان يقاوم المقدوع  
 لكثما البقاء يستحيل  
 يكوننا للهيئة الصوريه  
 وكونه يحصل منه اخذ  
 وكل صوت حاصل بعرض له  
 وباعتبارها في الحرف  
 وكون اذاما ثلا او مختلف  
 وحمله الكلام منها انتظما  
 والبعض منها ايضا المطمئن  
 يحصل من ثلثة تفاعلت  
 ولا المشهور ما تاسم كاشفا  
 الثاني الاستعداد كالمعرف  
 واول ايضا وان ارضى  
 وتلك خاصات لنا اختره  
 بالقرع او القاع والاختلا  
 ونفي هذا خارجا ممنوع  
 عليه في الاصح والمقليل  
 ندرك من زيد عدا البقية  
 يحصل من اذ الصلح لفظا  
 بحكمهم كهيئة مفصله  
 صحت او صوت مثل الالف  
 بالذات ام بعارض ام عرف  
 عدا الذي بالقرع قد تنوع  
 بتجمع تلك تسعة معلومه  
 لا مطلقا بل في الذي قد  
 الا اذا واقفنا او خالفنا  
 متوسط في طرفي نفسيه

في التوضيح والبيان

القول في التوضيح والبيان



وما يخضع بالنفس أمرا  
حالا ومن جملة هذا العلم  
مطابق ثابت أو متصور  
واقسم الضرورة الثابتان  
من انطباع في المحل القابل  
والاخذ في الاصح قد طرأ  
تختلف العلوم كالمتقبل  
الامضاء فإما في الاشكال  
ولوجود حد مطلق في  
وذاك فعلى كذا التقابل  
وهو ضروري كذا التكميل  
وقد يكون تابعا بمعنى  
لا مطلقا بل ذلك في القابل  
واشترطوا لكل استدلال  
أما الضروري في الفلسفة

ملكها وغيرها تسبى  
وذلك تصديق بشئ جزئي  
والمنع من تحديده مصور  
وضدها وليس ينبغي ثاب  
وأما الحلول للمناسك  
وباختلاف ما البناء فيحصل  
والحال والعلم إذا لم يقبل  
مع اتحادهم به قدما لولا  
فيه بالاشكال عروضة فخص  
وغيره من علم ذي الجلال  
وايضا اما ممكن او واجب  
اصالة الذي علت وزنا  
قاله وقد زال بلا معاو  
بدونه المنع له قد جا دا  
وضد هذا الضروري ساسه

وعلمنا باللفظ بالتفصيل  
كذا اني الاحاد ليس يبلغ  
كذلك قد يدخله التفصيل  
وشروط حسن البديهة  
عنا وبعض حسن متب  
وحسنه لكونه قد اشتمل  
او كونه يزيل عنا الضرر  
واللطف لا يخلو عنه ما سبق  
وجازية في كونه عقابا  
واللطف في تاليه من يكلف  
ويحسن الامام لولا تفضل  
والحسن اختيارا لا بشرط  
وكل نفع مستحق خالي  
هو المستحق عندكم بالفضل  
او فوات الله عليه ومنفعة

واجملوا في اللفظ  
وهو بدون زائد متنع  
كالصور والعقول ككفر  
وبعض الامم فتجربيد  
لنا وللباري وهو انب  
على منافع كخط وعلل  
وكون كل زائد جلالا  
وحسنه ايضا لكونه انحق  
وقاصي القضاة بالاصا  
لم يكن في الحسن والجلال  
لذا تنا على الذي فيها اجل  
في عرض له تعد العقول  
عن مطلق العظم والجلال  
والمستحق من جلي بالضرورة  
كبريت نيل لوتيق فتعده

ومثل هذا صاحب الغفر  
 او الطوق بوقع الغار  
 والهدي والشبه مع الاكل  
 وذلك دون القتل الا ان  
 والمقتل والصريح في القدر  
 فبان عكس الذي ظن ظاهرا  
 مفرقا لصاحب الثواب  
 بحيث لا يشعر بالتحقيق  
 ومنعوا تعيينه في منعه  
 على خلاف والاصح الثاني  
 ولم يجب حمل العاطف  
 والا لعبد على تقاطعه  
 وليس يحل خصما من عيش  
 ولم يجب اشعاره بالقتل  
 وهو اذا كان على شئ لا

زيادة

في زيادة بالفتة حد الرضا  
 واجل الحيوان في الوقت الذي  
 ان حيوة فاك فيه باطله  
 شيان لولاه وبان لطفنا  
 ولرزق ما به صحيح استغنا  
 وقد يباح السبي في خصا  
 وقد يكون واجبا ومسجبا  
 في السبي ما عنه نهى كالتفرغ  
 والسمر عند القوم بقدر الشئ  
 وذلك الذي به سبي الغني  
 يسند به والسلطان  
 بأسرها حتما به مقتادة

**تكملة في تحريم النجس**  
 ونحن البعثة لاستعمالها  
 ان نجس الميعوث بالبقايا  
 ومثلها تعاضد العقول

**تكملة في تحريم الخمر**  
 عطاها لقمه في خصاها  
 فيحصل اللطاف كالنور  
 واكشف للفرع والاصول



ودفعها الخوف عن الكلف  
 واجبتها أكثر المعتزلة  
 لأنها لطف وكل لطف  
 وأوجبوا فطنته وحله  
 وعدم السهو مع الفضل  
 وكل إلى القوي من سبب  
 وقصة الليل وتسلم الحجر  
 وصدة الحجر والظلمة  
 وما على وجوبها هذا  
 ثم اقترا ن دعوة المختار  
 يعطى تنبيه على الصالح  
 وسعنا على غومها هذا  
 والمنع باق تابع المصالح  
 وهو من الاملاك ثم لا يبين  
 وتكفي بالفرق بالخطاب

ومثل

ومثل هذا قوله لولا كما  
 وبعد ما لتدبر بالآية  
 ثم من الله الامام لطف  
 والحق ما قد قيل ان ضربه  
 وأوجب اعلم كل السيرة  
 كذلك المنع من التسلسل  
 وتتمتع بملك الفضول  
 كذلك لا ترجع في المساوي  
 وسيرة الهادي بخير مية  
 واختص كل باب برباب  
 لنصه الجلي في العدم  
 فتسلوا عليه بما لا يمانه  
 وكونه المخصوص بالقرابة  
 ونسوة الرسول والمحبة

لم اخلق العالم والافلاك  
 ثم من الله الامام لطف  
 وعلمنا ان الله من كل العصبه  
 عصمته لحفظه الشريعة  
 اوحيها في ذاك والكل على  
 قد جاء في المعقول والمنقول  
 فهو لفضل ما عدا ما وحي  
 اقتضت النص كذلك العصبه  
 فهو امام الكل في الصواب  
 عليه حتى قال ذا وزيري  
 وبومر ما اندرهم نذره  
 من بينهم فازته النجا به  
 وهو مولاسيد وجا إلى كره

وكونوا زهدكم واعلمنا  
 وهو الذي فاقهم في الجود  
 كذا في القضاء والمجاهد  
 واخرج الزكوة وهو لك  
 وكونه نفس النبي المصطفى  
 وكونه اخاه من وجهين  
 والمجاهدين بالغا الشدة  
 وانه قد ادعى الامامة  
 وكفر من حارب بضوءه  
 والنقل قد دل على الاحد  
 بنص كل سابق للاحق  
 ولو جوب عصبه الامام  
 كل محط المعجزات الظاهرة  
 والعالم الاخر لا يمكن  
 حكما وان سمعنا وعقلنا  
 وكوننا قول من قد اسلمنا  
 والجهد في عبادة المعبود  
 وجلهم يرى به انتفاعه  
 واطعم الطعام وهو جايع  
 هذا وسبق كفره قد اتفق  
 ونقصهم ينقص الشيخين  
 كالقلم للباب ورفع القفحة  
 موجبه تصديقنا كلامه  
 وعدل من خالفه نفسه  
 ختامهم مهديهم والمتنظر  
 والكل يدعوه محمد الغاني  
 ووصفهم بما ميز الامام  
 بل وولاء امرنا في السامرة  
 اصدق لا يختلف المتكلمين  
 دلائلها وما قد اعلننا

والعزم

والعدم انتقاد من لا يمكن  
 لكنه اول في المكلف  
 ولا انى التاويل بالجميل  
 وحكمة الله ووعده الوفا  
 واختلقوا في ذلك ما ذلل  
 ومنعوا اعادة القواضيل  
 والمدح والثواب للبيد  
 والثاني على المشقة مثل  
 والدم والعقاب بما لا يبيح  
 ثم دوام الكل خير من احوال  
 ومن اليه في الجنان مرتبه  
 وانه الدرة مذات نفت  
 للتناقضين في التسوية  
 ومن هنا صلاب ذري الكبير  
 وغيرها وان على الدوام  
 وسمعا ايضا دليل ثابت  
 دون الذي هاله القبط  
 والبحث قد شرع على القليل  
 يقتضي ان البعث من غير  
 فثبت الحبس من غير خلاف  
 وشبهها من فضل الاكل  
 بفعله الواجب وبما ندب  
 ندموا واحالوا الذي فعل  
 والترك للواجب بالتحجج  
 وباعتنا القيد على الاوامر  
 لا يطلب الا زيدا ما اكتبه  
 احباط اعمال الميلى وقلت  
 وليس في الضعيف ولو  
 يزول والمأوى لم يصير  
 خضر الكافر من النقل



تأمل الحقائق

والقول للسمع والعقائد  
واجتمع الكل على الشفاعة  
واجب التوبة رضى الله  
لكونها مسقط العقاب  
والقول بالجدد والفضل  
وعدا بالقرعة توارثت  
والشبه كالضابط والمزلة  
وكما تصدقنا بها يجب  
والنار والجحيم في الآل  
وليس يكفى القلب في الآ  
وعادم الايمان كغيره  
وذوالنفاق مظرة الدنيا  
ومسوقا المؤمن عيدا  
والامر بالمعروف واجبا  
ويجب النهي عن الكبار

واستطوا في لكل علم من امر  
وشجنا اخبر وهو صادق  
ان جميع الخلق في القيام  
اهل الوعيد من ذوي الجنا  
واخرون اعترفوا بالدين  
واخرون مرجون امرة  
وضعفاء الخلق والولدان  
واخر القول ذوو الاعراف  
واحدا لله على ما الهما

لست اتمنى نظم ظمها بالسطر هذا البياض  
بقلم القلم المسمى بـ  
الملك المسمى بـ  
شهر جمادى الثانية  
من سنة ١٢٣٥  
والله اعلم

واستطوا



Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and is arranged in several columns. The paper is aged and shows signs of wear, including stains and discoloration. The right edge of the page is irregular and torn.

دیده ام و در طر از آن که

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه

در این روزگار از آنکه



